

من العلاقات الدلالية

الترادف

الترادف لغة :

الترادف: لفظ مشتق من الفعل: رَدَفَ، أو المصدر: الردف، والردف: ما تبع الشيء. وكل شيء تبع شيئاً، فهو رَدْفُهُ، وإذا تتابع شيءٌ خلف شيء، فهو الترادف والجمع الرادف. يقال: جاء القوم رُدافي أي بعضهم يتبع بعضاً.

والترادف: التتابع. وقد فسّر الزجاج قوله تعالى: «بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّفِينَ»^(١) «معناه: يأتون فرقة بعد فرقة. وقال الفراء: مردفين: متتابعين.

وأردف الشيء بالشيء وأردفه عليه: أتبعه عليه. قال الزجاج: يقال: ردف الرجل إذا ركب خلفه، وأركبته خلفي. وردف الرجل وأردفه: ركب خلفه، وارتدّفه خلفه علي الدابة. ورديفك: الذي يرادفك، والجمع رُدفاء وِرْدافي. والرديف: المرتدّف، والجمع رِدادف. واستردّفه: سأله أن يردّفه.

والمترادف: كل قافية اجتمع في آخرها ساكنان، سمي بذلك لان غالب العادة في أواخر الأبيات ان يكون فيها ساكن واحد، فلما اجتمع في هذه القافية ساكنان مترادفان كان أحد الساكنين ردف الآخر ولاحقاً به .

الترادف اصطلاحاً:

أما الترادف اصطلاحاً فإنه أطلق مجازاً علي عدة استعمالات مجازية، أشهرها ما تواضع عليه علماء فقه اللغة من اطلاقه علي كلمتين أو اكثر تشترك في الدلالة علي معني واحد. لان «الكلمات قد تترادف علي المعني الواحد أو المسمّى الواحد، كما يترادف الراكبان علي الدابة الواحدة. وعلى هذا فالعلاقة في هذا الاستعمال المجازي هي التشابه»^(٣).، حيث شُبّهت الكلمتان في ترادفهما وتتابعهما ودلالاتهما علي المعني الواحد بالراكبين وترادفهما علي الدابة الواحدة.

وهذا ما صرّح به الجرجاني (٨١٦هـ) في كتابه التعريفات، مشيراً الى الصلة بين المعني اللغوي والاصطلاحي للترادف بقوله: «المترادف ما كان معناه واحداً وأسماءه كثيرة وهو ضد المشترك»^(٤)، أخذ من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر، كأن المعني مركوب واللفظان راكبان عليه كالليث والأسد.

أما التعريف الجامع لمصطلح الترادف فنجدّه في كتاب المزهري للسيوطي (ت ٩١١هـ) الذي أفرد له فصلاً خاصاً بعنوان: معرفة الترادف نقلاً عن الامام فخر الدين الرازي قوله: «هو الألفاظ المفردة الدالة علي شيء واحد باعتبار واحد. قال: واحترزنا بالأفراد عن الاسم

والحد، فليسا مترادفين، وبوحدة الاعتبار عن المتباينين، كالسيف والصارم، فانهما دلاً على شيء واحد، ولكن باعتبارين: أحدهما على الذات والآخر على الصفة .

تاريخ ظهور مصطلح الترادف:

عرّف العلماء موضوع الترادف وتناولوه بالدراسة والبحث قبل ان يعرفوا له مصطلحاً خاصاً يشيرون به اليه، وينعتوه به، فكانوا يعبرون عنه بتعريفه، كما فعل الأصمعي (ت ٢١٦هـ) ذلك عندما ألف كتاباً عن الترادف، عنوانه بالتعريف الآتي : (ما اختلف ألفاظه واتفقت معانيه) .

وكذلك اشار اليه ابو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ) في كتابه: (ما اتفق لفظه واختلف معناه) بألفاظ قريبة من هذا، وذلك في معرض كلامه على تقسيمات الألفاظ، حيث قال: «من كلام العرب اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفق اللفظين واختلاف المعنيين.. واما اختلاف اللفظين والمعنى واحد، فقولك: ظننتُ وحسبتُ، وقعدتُ وجلستُ، وذراع وساعد، وأنف ومرسن جاعلاً الترادف أحد أقسام كلام العرب الثلاثة.

أما محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٧هـ) فقد جعله أحد ضربي كلام العرب؛ وذلك بعد كلامه عن الأضداد والمشارك اللفظي، قائلاً: «.. وأكثر كلامهم يأتي علي ضربين آخرين: احدهما ان يقع اللفظان المختلفان علي المعنيين المختلفين، كقولك: الرجل والمرأة، والجمال والناقة، واليوم والليلة، وقام وقعد، وتكلم وسكت، وهذا هو الكثير الذي لا يحاط به. والضرب الآخر ان يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد، كقولك: البُرّ والحنطة، والذئب والسيد، وجلس وقعد، وذهب ومضى.

وهكذا فاننا لا نجد إشارة صريحة الى مصطلح الترادف في الأقوال الثلاثة الاخيرة لكل من الأصمعي والمبرد وابن الانباري، بالرغم من ان هذه التسمية الاصطلاحية كانت قد ظهرت صراحة، للمرة الأولى ما يبدو على لسان أبي العباس ثعلب المعاصر للأخيرين، ولكنهما قد سارا في تصنيفهما لكلام العرب وعدم تسمية المترادف على خطا سيبويه (ت ١٨٠هـ)، حيث جعل الترادف احد تقسيمات الألفاظ دون التصريح بتسميته، بقوله: «اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفق اللفظين واختلاف المعنيين.. فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلس وذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق، واتفق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدتُ عليه من الموجدة، ووجدت اذا ارادت وجدان الضالة .

يتضح مما مضى ان العلماء كانوا قد تناولوا موضوع الترادف في سياق تقسيمات الألفاظ التي نهج سبيلها سيبويه ؛ ليضعوا بذلك اللبنات الاولى لظهور المصطلحات الخاصة بموضوعات فقه اللغة العربية فيما بعد.

وما ان يحل القرن الرابع للهجرة حتي نجد مصطلح الترادف كنظائره: من المشترك اللفظي والأضداد والفروق وغيرها قد استوى عوده، وغدا عنواناً لكتب بذاتها في هذا الموضوع، كما في كتاب: «الألفاظ المترادفة والمتقاربة في المعني» لعلي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ). ووروده صراحة في كتاب (الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها) لأحمد بن فارس (٣٩٥هـ) وذلك في حديثه مفتخراً بالعربية: «وان أردت ان سائر اللغات تبين ابانة اللغة العربية فهذا غلط، لانا لو احتجنا ان نعبر عن السيف وأوصافه باللغة الفارسية لما امكنا ذلك الا باسم واحد، ونحن نذكر للسيف بالعربية صفات كثيرة، وكذلك الأسد والفرس وغير هما من الأشياء المسماة بالأسماء المترادفة .

وكذلك في قوله: «ومما لا يمكن نقله البتة اوصاف السيف والاسد والرمح وغير ذلك من الأسماء المترادفة. ومعلوم ان العجم لا تعرف للأسد غير اسم واحد، فأما نحن فنخرج له خمسين ومئة اسم .

الاختلاف في ظاهرة الترادف:

ظهر اهتمام علماء العربية بموضوع الترادف، وخاضوا في الحديث عنه منذ بدأت أولى جهودهم في وضع أسس وقواعد اللغة العربية، وجمع ألفاظها، وترتيبها وتصنيفها، وشرح معانيها ودلالاتها. ومنذ ذلك الحين دب الخلاف فيما بينهم، حول اصالة الترادف في العربية، فمنهم من أثبتته فيها، وغالى في الدفاع عن موقفه، ومنهم من أنكره؛ ليصرح باستحالة وقوعه عقلاً ونقلاً.

نذكر من ذلك الخلاف ما جرى بين عالمين كبيرين في العربية هما : أبو علي الفارسي وابن خالويه، في مجلس من أعظم مجالس العربية في الأدب والعلم أيام الدولة الحمدانية، حيث نقل السيوطي حكاية عن أبي علي الفارسي، قوله: «كنتُ بمجلس سيف الدولة بحلب، وبحضرة جماعة من أهل اللغة، وفيهم ابن خالويه، فقال ابن خالويه: أحفظُ للسيف خمسين اسماً، فتبسّم أبو علي وقال: ما احفظ له الا اسماً واحداً، وهو السيف. قال ابن خالويه: فأين المهنّدُ والصّارم وكذا وكذا؟ فقال أبو علي: هذه صفاتُ: وكأنّ الشيخ لا يفرّق بين الاسم والصفة .

أصحاب الترادف :

أما من أثبت وجود الترادف في العربية، أي وجود كلمات عديدة مترادفة، تشترك في الدلالة على معني واحد اشتراكاً تاماً، أو أسماء عديدة تشير الي مسمي واحد، فأنهم يعللون ذلك بان العرب انما أوقعت اللفظين علي المعني الواحد «ليبدّلوا علي اتساعهم في كلامهم، كما زحفوا في أجزاء الشعر، ليبدّلوا علي أن الكلام واسع عندهم، وان مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والاطالة والاطناب .

وكما رأينا في قصة ابن خالويه السالفة الذكر، فإن أصحاب هذا المذهب كانوا يفتخرون بمعرفتهم بالألفاظ المترادفة، ومن ذلك ما روي: أن هارون الرشيد قال للأصمعي: «يا

أصمعي، أن الغريب عندك لغير غريب، فقال: يا أمير المؤمنين، ألا أكون كذلك وقد حفظت للحجر سبعين اسماً .

ولم يكتف هؤلاء بالتفاخر بحفظ الأسماء المترادفة في مجالس الأدب والعلم، بل شرعوا بالتأليف في موضوع الترادف، ومنهم الأصمعي (ت ٢١٦ هـ) صاحب رسالة (ما اختلفت الفاظه واتفقت معانيه)، وابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) الذي ألف كتابين، أحدهما في أسماء الأسد، والثاني في أسماء الحية. ومنهم أيضاً: الرمانى (ت ٣٨٤ هـ) الذي ألف (كتاب الالفاظ المترادفة والمتقاربة في المعنى). وكذلك ألف الجواليقي (ت ٥٣٩ هـ) رسالة بعنوان: (ما جاء علي فعلتُ وأفعلتُ بمعنى واحد). وألف ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) كتاب (الالفاظ المترادفة في المعاني المؤتلفة). أما مجد الدين الفيروزآبادي (ت ٨٧١ هـ) صاحب القاموس فقد ألف كتابين: أحدهما في أسماء العسل سمّاه: (ترقيق الأسئل لتصنيف العسل)، أورد فيه ثمانين اسماً للعسل، والآخر بعنوان: (الروض المسلوف فيما له اسمان الي ألوف).

ومن أصحاب هذا المذهب ممن كتب في الترادف ابن جني (ت ٣٤٣ هـ) حيث أشار اليه في (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض) مستدلاً به علي وقوع الترادف بقوله: «وجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به» وفيه يحكم علي من يُنكر ان يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد، ويحاول أن يوجد فرقاً بين قعد وجلس، وبين ذراع وساعد، بأنه متكلف.

ويبدو ان اصحاب الترادف لم يكونوا متفقين تماماً في نظرتهم لهذه الظاهرة في اللغة، فهم، كما يري الدكتور احمد مختار عمر، كانوا فريقين: «الأول: وسّع في مفهومه، ولم يقيّد حدوثه باي قيود، والثاني: كان يقيّد حدوث الترادف، ويضع له شروطاً تحدّ من كثرة حدوثه، ومن الأخيرين الرازي الذي كان يري قصر الترادف علي ما يتطابق فيه المعنيان بدون أدني تفاوت .

وعلي أي حال فان مثبتتي الترادف يرون أن وجوده في اللغة أمر ضروري، وانه لا يخلو من فوائد، أهمها .

١ : أنه يُكثر من طرق الاخبار عما في النفس، فانه ربما نسي أحد اللفظين او عسر النطق به، فيلجأ الي اللفظ الآخر.

٢: احتياج أهل اللغة الي الشرح والتفسير والبيان.

٣ : التوسع في سلوك طرائق الفصاحة، وأساليب البلاغة في النظم والنثر: وربما أتى الشاعر بالاسمين المختلفين للمعني الواحد في مكان واحد تأكيداً ومبالغة، كقول الحطيئة:

وهندُ أتى من دونها النأي والبعدُ
ألا حبّذا هندُ وأرضُ بها هندُ

قالوا: فالنأي هو: البعد .

أما أبو هلال العسكري بعد (٤٠٠هـ) وهو من منكري الترادف فإنه لا يرى في النأي والبعد لفظين مترادفين، بل هما عنده لفظان متباينان، «وذلك أن النأي يكون لما ذهب عنك الى حيث بلغ، وأدني ذلك أن يقال له نأي. والبعد تحقيق التروّح والذهاب الي الموضع السّحيق، والتقدير: أتي من دونها النأي الذي يكون أول البعد، والبعد الذي يكاد يبلغ الغاية»^(٢٣). «ومن هنا ننقل الي رأي الفريق الثاني الذي ينكر الترادف.

منكرو الترادف :

أما أصحاب هذا الفريق فقد أنكر وجود الترادف ورفضه «رفضاً تاماً، ومن هؤلاء أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي (ت ٢٣١هـ)، وأبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت ٣٣٠هـ)، وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)^(٢٤)، فضلاً عن الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، وابن فارس ٣٩٥ هـ، وأبي هلال العسكري بعد ٤٠٠ هـ .

وأغلب هؤلاء ينطلقون في انكارهم لظاهرة الترادف من مبدأ كون اللغة توقيفية المنشأة؛ لان «واضع اللغة حكيم، لا يأتي فيها بما لا يفيد صواباً، فهذا يدل علي ان كل اسمين يجريان على معني من المعاني، وعين من الأعيان في لغة واحدة، فان كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، والا لكان الثاني فضلاً لا يحتاج اليه. والي هذا ذهب المحققون من العلماء، واليه اشار المبرّد في تفسير قوله تعالى: «لكل جعلنا منكم شرعةً ومنهاجاً» قال: فعطف شرعة علي منهاج، لان الشرعة لأولي الشيء والمناهج لمعظمه ومتّسعه .

ولهذا فانهم يوصمون رأي من يؤمن بالترادف بأنه فاسد في القياس، والعقل، ومخالف للحكمة، والصواب حيث «لا يجوز أن يكون لفظان مختلفان لمعني واحد، الا ان يجيء أحدهما في لغة قوم، والآخر في لغة غيرهم ، كما جاء ذلك علي لسان ابن درستويه. وقد ذهب مذهبه أبو هلال العسكري (ت ٤٠٠هـ) الذي ألف كتاباً للرد علي أصحاب الترادف سمّاه: (الفروق اللغوية) ضمنه ثلاثين باباً في الفرق بين معان تقاربت حتي أشكل الفرق بينها، نحو: العلم والمعرفة، والفتنة والذكاء، والارادة والمشية، والغضب والسخط، وغيرها. وفيه يرد علي من يعترض علي موقفه قائلاً: «ولعل قائلاً يقول ان امتناعك من أن يكون للفظين المختلفين معني واحد ردّ علي جميع أهل اللغة، لأنهم اذا ارادوا ان يفسروا اللبّ، قالوا: هو العقل، أو الجرح، قالوا: هو الكسب، أو السكب، قالوا: هو الصبّ، وهذا يدل علي ان اللبّ والعقل عندهم سواء، وكذلك الجرح والكسب والسكب والصبّ، وما أشبه ذلك، قلنا: ونحن ايضاً كذلك نقول، الا أنا نذهب الي ان قولنا اللبّ، وان كان هو العقل فإنه يفيد خلاف ما يفيد قولنا العقل. ومثل ذلك: القول، وان كان هو الكلام، والكلام هو القول، فان كل واحد منهما يفيد بخلاف ما يفيد الآخر .

وهذا كما يبدو نظير رأي معاصره الخطابي (ت ٣٨٨هـ) في رسالته: (بيان اعجاز القرآن) الذي درس فيه موضوع الفروق بين الألفاظ المتقاربة في المعاني، والتي يحسب اكثر الناس أنها متساوية في افادة بيان مراد المخاطب، مشيراً الي كثير من الالفاظ القرآنية:

كالعلم والمعرفة، والحمد والشكر، والبخل والشح، قائلاً: «والأمر فيها وفي ترتيبها عند علماء اللغة بخلاف ذلك، لان لكل لفظة منها خاصية تتميز بها عن صاحبها في بعض معانيها، وان كانا قد يشتركان في بعضها .

وقد اعترف العلماء القدامى، من منكري الترادف، حين تناولوا مسألة الفروق بين الألفاظ، بجهلهم بالفروق الدقيقة بين بعض الالفاظ التي يُظن أنها مترادفة، وان عدم معرفتهم بتلك المعاني المتفاوتة ليس دليلاً علي اتحادها في المعني، ولا يسوغ اطلاق لفظ الترادف عليها، فقد نُقل عن ابن اعرابي (ت ٢٣١هـ) قوله: «كل حرفين أوقعتهما العربُ علي معني واحد، في كل واحد منهما معني ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا، فلم نلزم العرب جهله .

ولهذا عكفوا علي استخراج الفروق الدقيقة بين الألفاظ، وسير أغرار الكلمات للوقوف علي أسرارها وكشف ما غمض منها، وراحوا يتفكّهون بها في مجالسهم وفي مصنفاتهم، واحياناً يتفاخرون بمعرفتهم بها علي أصحاب الترادف. فهذا أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) الذي أشرنا الي مناظرته مع ابن خالويه، نجده يُنكر علي عريمه اطلاقه لفظ الاسم علي المهند والصارم، خاتماً روايته بقوله: «وكان الشيخ! لا يفرّق بين الاسم والصفة ، ولا يخفي علي متدوّقٍ للغة ما في هذه الجملة من تحامل واستصغار! وان كان ذلك لا يفدح في صحة مذهبه في التفريق بين الأسماء والصفات، خاصة وانه لا يكاد يحيد عن معاصره احمد بن فارس (٣٩٥ هـ) ، الذي صرّح باتباعه مذهب أستاذه ثعلب (ت ٢٩١هـ) في هذا، فهو يقول: «ويسمّي الشيء الواحد بالأسماء المختلفة، نحو: السيف والمهند والحسام. والذي نقوله في هذا ان الاسم واحد وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات. ومذهبنا ان كل صفة منها فمعناها غير معني الأخرى ... وقال آخرون ليس منها اسم ولا صفة الا ومعناه غير معني الآخر. قالوا: وكذلك الأفعال، نحو: مضي وذهب وانطلق، وقعد وجلس، وورقد ونام وهجع، قالوا: ففي (قعد) معني ليس في (جلس)، وكذلك القول فيما سواه. وبهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب.

ثم نراه يذكر الفروق بين الألفاظ دون أن يهمل تفسير ما يذهب اليه، فيما يتناول من فروق بين الالفاظ والمفردات. بقوله: «ونحن نقول: ان في (قعد) معني ليس في (جلس). ألا تري انا نقول: (قام ثم قعد)، و(أخذهُ المقيمُ والمُقعدُ) و(قعدتِ المرأةُ عن الحيض)، ونقول لناس من الخوارج: (قعد)، ثم نقول: (كان مضطجعاً فجلس)، فيكون القود عن قيام، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس، لأنّ (الجلُس: المرتفع) فالجلوس: (ارتفاع عما دونه. وعلي هذا يجري الباب كله .

وابن فارس، مع ذلك، لا يدّعي اختلاف اللفظتين في مثل هذا النوع من الأمثلة، بل يعزو التعبير عن الشيء بالشيء، او اللفظ باللفظ، كأن يقال النأي هو البعد. وغيره. يعزوه الي ما أسماه ب (المشاكلة): وهي ضربٌ من تقارب المعاني دون تطابقها .

ثم انه يعرّج بعد ذلك علي ذكر نماذج من تلك الفروق الدقيقة التي غدت فيما بعد باباً يطرقه العلماء والمصنفون في علوم العربية، يحذون فيه حذوه، فيقتبسون منه عناوين أبوابه، ويستشهدون بأمثلته وشواهد. ومن ذلك ما نجده في الباب الثالث من كتاب فقه اللغة وأسرار العربية، لأبي منصور عبد الملك بن اسماعيل الثعالبي (ت ٤٣٠ هـ) الذي وسمه ب : (في الأشياء تختلف أسماؤها وأوصافها باختلاف أحوالها)، وهي مما كان يتصوره عامة الناس من المترادفات، فجاء علي ذكر ما فيها معان تتباين فيها مع غيرها من نظائرها، فقد أورد في الفصل الأول منه ما يأتي :

«لا يقال كأس إلا إذا كان فيها شراب، وإلا فهي زجاجة.

ولا يقال مائدة إلا إذا كان عليها طعام، وإلا فهي خوان.

ولا يُقال كوز إلا إذا كانت له عروة، وإلا فهو كوبٌ .

وهكذا حتي آخر الفصل فالباب ثم بقية الكتاب. ولا يخفي ما لهذه الأعمال الجليلة من فضل كبير في صيانة اللغة العربية، وحفظ مفرداتها، وتسجيل لدقائق ألفاظها، مما لا نكاد نعثر عليه في معاجم اللغة الكثيرة التي قلما تشير الي معاني الألفاظ بمقارنتها بمثيلاتها من الأسماء التي تقترب معها في الدلالة علي بعض المسميات.

الترادف في نظر الباحثين المعاصرين:

ان الخلاف الذي نشب عند القدامى، في نظرتهم الي الترادف، نكاد نلمحه بشكل أو بآخر لدي الباحثين المعاصرين، فقد قطعت العلوم اللغوية الحديثة شوطاً بعيداً في مجال الكشف، والبحث، وتم التوصل الي معلومات، وحقائق مهمة في مجال الأصوات، واللهجات، وعلم الدلالة، مما جعل نظرة المحدثين الي موضوع الترادف تتصف بالكثير من الموضوعية والدقة، قياساً الي النظرة اللغوية القديمة.

فالنظرة الحديثة الي الترادف تتمثل في الشروط اللغوية التي وضعوها، والتي لابد من تحققها حتي يتحقق الترادف في الألفاظ ونقصد به الترادف التام، لأنهم قسموه الي نوعين:

١ : ترادف تام أو كامل. ٢ : ترادف جزئي، أو شبه ترادف.

الترادف التام:

ويقصد به اتفاق الكلمتين في المعني اتفاقاً تاماً. وقد اشترطوا لهذا الاتفاق والاتحاد في المعني ما يأتي :

أ أن يكون في ذهن الكثرة الغالبة من أفراد البيئة الواحدة فاذا تبين بدليل قوي ان العربي كان حقاً يفهم من كلمة (جَلَسَ) شيئاً لا يستفيده من كلمة (قَعَدَ) قالوا: انه ليس ترادفاً كاملاً.

ب الاتحاد في البيئة اللغوية الواحدة: أي أن تنتمي الكلمات الي لهجة واحدة، أو مجموعة منسجمة من اللهجات. وانطلاقاً من هذه النقطة لا ينبغي أن نلتمس الترادف من لهجات

العرب المتباعدة، وقد تنبّه علماء فقه اللغة العربية القدامى الي ذلك، قال حمزة الاصفهاني: «وينبغي ان يحمل كلام من منع (الترادف) علي منعه في لغة واحدة، فأما في لغتين فلا يُنكره عاقل .

ج الاتحاد في العصر: فان مرور الزمن كفيل بخلق فروق بين الالفاظ، او ان هذه الفروق تغيب عن أذهان الناس شيئاً فشيئاً، مثل: المشرفي، والمهند، واليماني، حيث تستعمل الثلاثة بمعنى السيف، وقد غاب عن الكثيرين ان معني المشرفي: صنع في دمشق، والمهند: صنع في الهند، واليماني: صنع في المين، وان لكل منها صفاته.

د ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للآخر، كما في (أزّ) و(هزّ) و(الجتّل) و(الجلّ): بمعنى النمل، حيث يمكن اعتبار احدي الكلمتين اصلاً، والأخرى تطوراً صوتياً لها.

ووفقاً لهذه المعايير التي وضعها المحدثون، سيكون من الصعب جداً العثور علي الفاظ من الترادف التام في العربية، وستخرج النماذج التالية من هذا النطاق ايضاً: (٣٩)

أ حامل وحُبلي : لأن الأولي راقية ومؤدبة، والثانية مبتذلة، وقد استعمل القرآن الكريم الأولى فقط، منها في قوله تعالى: «ووصينا الانسان بوالديه حملته أمه وهنا علي وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك الي المصير .

ب المرحاض، ودورة المياه، التواليت، والحمام: فكلّ منها بيئتها الخاصة، الي جانب تفاوتها في درجة التلطف.

ت عقيلته، وحرمه، وزوجته، ومراته: فالأولي: رسمية، لا تستخدم الا مع الشخصيات، والثانية: أقلّ رسمية، والثالثة: عربية فصيحة، والرابعة: عامية. اضافة الي ما تحمل كل لفظة من دلالات اجتماعية، وثقافية، بالنسبة للمتكلم.

وخلاصة القول: ان المحدثين لا يشترطون الاتفاق التام في المعني حسب، بل يرون ايضاً ان مقياس الترادف في ألفاظ اللغة، يقوم علي أساس مبدأ الاستعاضة: الذي يعني استبدال الكلمة بما يرادفها في النص من دون أي تغيير في المعنى؛ وذلك انطلاقاً من التعريف الذي وضعوه للترادف التام من أنه: «ألفاظ متحدة المعني، وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق

الترادف الجزئي:

أو ما يسمّى بشبه الترادف، أو الترادف غير التام: وهو أن تتقارب الألفاظ في دلالتها علي الشيء الواحد. (٤٢) وهذا الترادف قد يكون:

١ : توارداً وتجانساً في المعاني.

٢ : تطوراً صوتياً للألفاظ.

٣ : من الألفاظ المتقاربة في المعنى جداً، بحيث يصعب تحديد الفروق بينها.

٤ : باشتراك الألفاظ في مجموع الصفات التمييزية الأساسية، فالمكونات الأساسية لكلمة (أب) هي نفسها (والد) و(أباً).

و علي هذا النوع، جاء معظم ما جاء في المعجم العربي من ألفاظ الترادف، ان لم تكن كلها.

ومن هنا فإنّ الخوض في موضوع أسباب حدوث الترادف في العربية والوقوف علي العوامل التي أدت الي وقوعه فيها انطلاقاً من هذا المبدأ سوف يُخرج جميع ما وضع في خانة المترادف من النوع الأول، أي: من نوع الترادف التام، ويدخله في النوع الثاني، أي: شبه الترادف، أو ما يسمّى بالترادف الجزئي.

أسباب حدوث الترادف :

ان كثرة وجود الألفاظ المترادفة في العربية، وامتلاء معاجم اللغة بهذا النوع من المفردات، لابد ان تقف وراء وقوعه عدة عوامل، أسهمت جميعاً في إثراء المعجم اللغوي العربي بهذا الكم الهائل من المترادفات الفاظاً وجمالاً وتعبيرات.

ولعل أهم تلك العوامل، ما يأتي :

١ : تعدد اللهجات العربية التي أسهمت في تشكيل اللغة العربية الفصحى الموحدة، وذلك عن طريق احتكاك لهجة قریش بلهجات القبائل الأخرى، الموزعة في أطراف جزيرة العرب وأكنافها، وذلك لأن مكة كانت تعتبر قبل الاسلام، مركزاً دينياً وتجارياً وأدبياً وسياسياً، وقد «كانت قریش مع فصاحتها، وحُسن لغاتها، ورقة ألسنتها، اذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم واشعارهم أحسن لغاتهم، واصفي كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات الي نحائزهم، وسلانقهم التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب .

و علي هذا فقد غدت لهجة قریش مزيجاً من لهجات متعددة، وبهذه اللهجة المشتركة الموحدة نُظم الشعر الجاهلي، ونزل القرآن الكريم، وورد الحديث النبوي الشريف، وجاء أغلب كلام العرب.

٢ : اشتغال المعاجم العربية علي لهجات القبائل المختلفة، لان جامعيتها لم يقتصرها بالأخذ عن قریش وحدها، بل شذوا الرحال الي القبائل العربية الأخرى، فنقلوا عن مثل: قيس عيلان، وأسد، وتميم، وكنانة، وغيرها .

٣ : الاقتراض من اللغات الأخرى: الشقيقة، والأجنبية، حيث دخلت جماعات لغوية أجنبية كثيرة في البيئة العربية، فشاعت المفردات الاجنبية فيها، واستعملت الي جانب العربية. وقد جاء في المزهر، للسيوطي وفقه اللغة، للثعالبي نماذج من المفردات الأعجمية المستعملة في العربية، نورد منها علي سبيل المثال بعض النماذج الفارسية، مثل:

الكوز، والابريق: من الأواني.

والخز، والديباج: من الملابس.

والياقوت، والبلور: من الجواهر.

والنرجس، والبنفسج، والسوسن، والياسمين: من الرياحين.

والمسك، والعنبر، والكافور، والصندل، والقرنفل: من الطيب. وغيرها كثير.

٤ التطور اللغوي: وهو أ، تتطور أصوات بعض الكلمات لتتخذ صوراً متعددة لكلمة واحدة في الأصل، كما في: (صقر) و(سقر) و(زقر). ومنه أيضاً ما ينتج عن القلب المكاني، كما في: (جذب) و(جذب)، و(السباسب) و(البسابس)، وهكذا (اضمحل) و(امضحل).

٥ : التطور الدلالي: وله في هذا السياق شأن كبير، ويدخل فيه ما يأتي :

أ انتقال نعوت المسمى الواحد من معني النعت والصفة الي معني الاسم. كما هو الحال في: الحسام، والمهند، والصارم، واليماني، و...

ب اهمال الفروق الدلالية بين الكلمات المتقاربة الدلالة. وهو ما يجعلها بمرور الزمن في حكم المترادفة. كما في: قعد وجلس، والظل والفيء، والال والسراب، والمسكين والفقير، ونحوها.

ج التخصيص والتعميم والنقل: وهي من أهم سبل التطور الدلالي التي تؤدي الي ايجاد مترادفات جديدة.

ومن أمثلة التخصيص: أي انتقال معني الكلمة من المعني العام الي المعني الخاص، لفظ (الحج)، ولفظ (السبت)، فقد ذكر ابن دريد: «ان الحج أصله قصدك الشيء، وتجريدك له، ثم خص بقصد البيت... ثم رأيت له مثلاً في غاية الحسن، وهو لفظ (السبت) فانه في اللغة: الدهر، ثم خص في الاستعمال لغة بأحد أيام الاسبوع، وهو فرد من أفراد الدهر .

أما التعميم: ومعناه انتقال معني الكلمة من المعني الخاص الي المعني العام، فمن أمثلته: (النجعة)، و(المنيحة)، و(الوغي)، «وقد عقد ابن دريد في الجمهرة لذلك باباً، ترجم له (باب الاستعارات) وقال فيه: (النجعة): أصلها طلب الغيث، ثم كثر فصار كل طلب انتجاعاً. و(المنيحة): أصلها أن يعطي الرجل الناقة، فيشرب لبنها، أو الشاة، ثم صارت كل عطية منيحة... و(الوغي): اختلاط الأصوات في الحرب، ثم كثرت فصارت الحرب .

ومن أمثلته ايضاً لفظ (الورد)، ولفظ (القرب). وقد «كان الاصمعي يقول: أصل (الورد): اتيان الماء، ثم صار اتيان كل شيء ورداً. و(القرب) طلب الماء. ثم صار يقال ذلك لكل طلب، فيقال: (هو يقرب كذا) أي: يطلبه، و(لا تقرب كذا)»^(٥١). وقد وردت كلمة (الورد)

في القرآن الكريم بالمعني العام لها كما في قوله تعالى: «يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوَرْدَ الْمُرُودُ» .

أما النقل: فهو انتقال معني الكلمة عن طريق المجاز الي معني آخر، فمن أمثلته: (البأس) فانها في أصل معناها كانت خاصة بالحرب، ثم صارت تُطلق علي كل شدة، فقل: (لا بأس)، و(لا بأس عليك) ‘ وهذا ما يمكن حمله علي المجاز المرسل، «إِنَّ الْعَلَاةَ الْمَجَازِيَةَ وَاضِحَةٌ بَيْنَ الْمَدْلُولِينَ، وَهِيَ الَّتِي سَوَّغَتْ إِطْلَاقَ الْبَاسِ بِمَعْنَى الْحَرْبِ عَلَي كُلِّ شِدَّةٍ، وَذَلِكَ لِعَلَاةِ السَّبَبِيَّةِ .

هذه الأمور مجتمعة فضلا أسباب اخري، ربما لا تقل أهمية عن هذه، ولكن يضيق المقام عن ذكرها، كان لها دور كبير في ضياع الفروق الدقيقة بين الألفاظ المتقاربة في المعنى، ومن ثم غدت مترادفة علي مرّ الأيام والسنين.